



«إن الديمقراطية سبيل حفاظنا على سلامة البلاد وسيادتها واستقلالها
وإن الديمقراطية هي المدرسة التي تتعلم منها الأجيال».

علي عبدالله صالح
رئيس المؤتمر الشعبي العام



11

تقارير

العدد:
(1872)

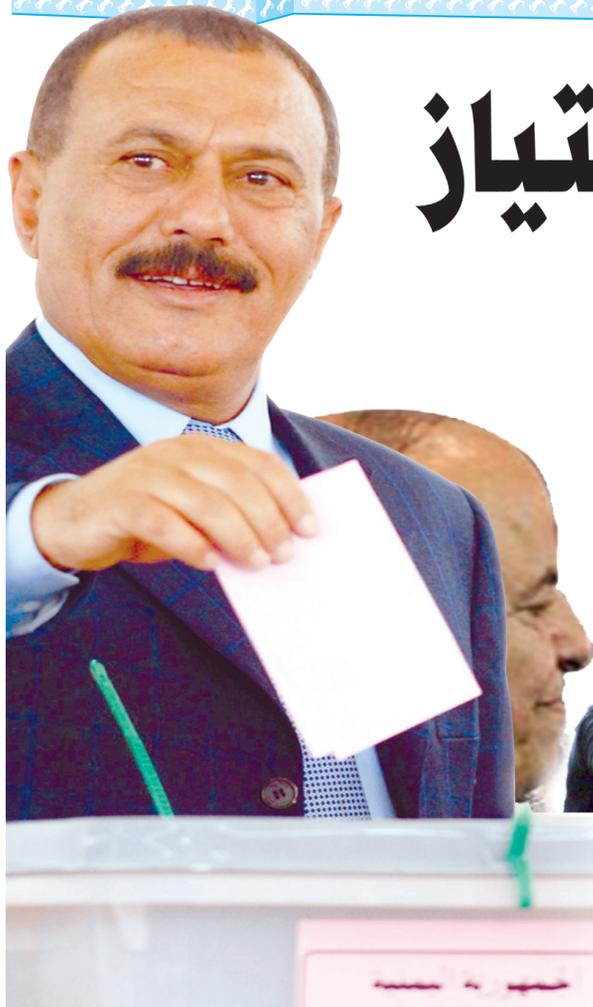
الميثاق

الخميس: 24 / أغسطس / 2017م
2 / ذو الحجة / 1438هـ

الديمقراطية منجز مؤتمري بامتياز

تزامناً مع الاحتفال بالذكرى الـ 35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، الحزب الذي عمل منذ تأسيسه بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- على ترسيخ الديمقراطية سواء أكان ذلك داخل التنظيم أو على مستوى الوطن، نستعرض هنا عدد من المحطات الديمقراطية التي تحققت في فترة حكم المؤتمر الشعبي العام.. فإلى المحصلة:

في عهد المؤتمر التقت الديمقراطية مع الغايات التنموية منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة الزعيم أرسى مبادئ الديمقراطية



في الـ 20 من سبتمبر من عام 2006م سجل اليمنيون حدثاً بارزاً في سجل تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية تمثل بأجراء ثاني انتخابات رئاسية ورافقتها انتخاب المجالس المحلية في 333 دائرة في مختلف أجزاء اليمن ، وقد اتسمت الحملات الدعائية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية التي استمرت 24 يوماً بالحفاوة الشديدة وبمناقشة حادة فاز فيها الرئيس علي عبدالله صالح بنسبة (17 ر 77 بالمائة) وهي نسبة كسرت الصورة النمطية لفوز الحاكم العربي التي جرت العادة أن تكون 99 ر 99 في المائة.. وكسرت أيضاً هذه الانتخابات حاجز الخوف أمام اليمنيين الذي راكمته الموروثات الثقافية حيال منصب رئيس الدولة.

وقد أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح بولاية رئاسية جديدة بفارق 2 مليون و976 ألف و598 صوتاً عن منافسيه مرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان، حيث حصل علي عبدالله صالح على 4 ملايين و149 ألف و673 صوتاً بنسبة 77 ر 17 بالمائة من إجمالي المقترعين ، فيما حصل مرشح أحزاب اللقاء المشترك علي مليون و173 ألف و25 صوتاً بنسبة 21 ر 21 بالمائة، فيما حصل المرشحون فحى العزب على 24524 صوتاً ، وبإسناد عبده سعيد على 21642 صوتاً، واحمد المجيدي على 8324 صوتاً.

وبلغ عدد المشاركين في هذه الانتخابات 6 ملايين و25 ألف و818 ناخب ونسبة 15, 65% من إجمالي المسجلين البالغ عددهم تسعة ملايين وثمانين أربعمائة ألف واربعمائة وستة وخمسين ناخباً وناخبة، فيما بلغت الأصوات الصحيحة 5 ملايين و377 ألف و238 صوتاً والأصوات الملقية 648 ألف و580 صوتاً.

أما الانتخابات المحلية فقد أسفرت عن فوز المؤتمر الشعبي العام بـ 315 مقعداً في المجالس المحلية بالمحافظات بنسبة 74 ر 12 بالمائة، يليه حزب الإصلاح بـ 28 مقعداً ونسبة 6 ر 5 بالمائة، فيما فاز المستقلون بـ 20 مقعداً ، والحزب الاشتراكي اليمني بـ 10 مقاعد ، والحزب القومي الاجتماعي بمقعد واحد.

وفي المجالس المحلية بالمديريات حصل المؤتمر الشعبي العام على 5078 مقعداً بنسبة 73 ر 57 بالمائة، وحزب الإصلاح على 794 مقعداً ونسبة 11 ر 50 بالمائة، فيما حصل الحزب الاشتراكي اليمني على 171 مقعداً والمستقلون على 571 مقعداً والتنظيم الودودي الناصري على 26 مقعد، وحصل اتحاد القوى الشعبية على 8 مقاعد وحزب البعث القومي على مقعدين، في حين حصل حزب الحق والاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية والبعث العربي على مقعد واحد لكل منهم.

انتخابات المحافظات كما شهدت البلاد بالإضافة إلى ذلك إجراء انتخاب لمحافظة المحافظات في السابع عشر من مايو 2008م، وذلك من قبل الهيئات الانتخابية المكونة من أعضاء المجالس المحلية في المحافظات والمديريات.

وقد اعتبرها المراقبون، خطوة إيجابية ونقله نوعيه للحياة السياسية والاقتصادية والمستوى الإقليم ككل.

ماسبق هو غرض من فيض من منجزات المسار الديمقراطي في عهد المؤتمر الشعبي العام طيلة حكمه لليمن بقيادة ابن اليمن البار الزعيم/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وقد تجسدت أروع صور التبادل السلمي للسلطة بعد مؤامرة 2011م والتزاماً بتنفيذ المبادرة الخليجية في إجراء انتخابات رئاسية تنازل فيها الزعيم علي عبدالله صالح عن فترته الدستورية حرصاً على عدم إراقة الدم اليمني وحفاظاً على مكاسب الشعب وسلم السلطة سلمياً في فبراير 2012م.

وحصل الأخ علي عبدالله صالح على (3 583 795) صوتاً بنسبة (96 ر 20) في المائة) ليفوز بمنصب رئيس الجمهورية، بينما حصل منافسه نجيب قحطان الشعبي على (141 433) صوتاً بنسبة (3 ر 80) في المائة) من إجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات.

الانتخابات المحلية 2001م ولم تقتصر التجربة الديمقراطية على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بل حرص المؤتمر على توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ولهذا شهدت اليمن حدثاً ديمقراطياً وتجاوزاً وطنياً مهماً في إطار التوجه السياسي لاستكمال البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة الشأن المحلي تمثلت بأجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في العشرين من فبراير 2001م، حيث تنافس فيها (23947) مرشحاً ومرشحة على (7104) مقعداً في قوام المجالس المحلية في المحافظات والمديريات.

فاز المؤتمر الشعبي العام بأغلبية المقاعد في تلك الانتخابات، يليه حزب الإصلاح ثم المستقلين فالحزب الاشتراكي اليمني وبقية الأحزاب.

أجريت الدورة الثالثة للانتخابات التشريعية في موعدها الدستوري المعدل في السابع والعشرين من إبريل 2003م.

وجرت على إثر قيام اللجنة العليا للانتخابات، بإجراء عملية قيد وتسجيل جديدة لجميع الناخبين شهدتها البلاد في أكتوبر العام 2002م واستهدفت إخراج سجل انتخابي جديد خال من الخروقات والتجاوزات، ليصبح أساساً يعتمد عليه في العمليات الانتخابية.

وكان سبق إجراء عملية القيد والتسجيل إعادة تقسيم المديريات والدوائر الانتخابية إلى دوائر محلية بلغ عددها 5621/ دائرة انتخابية محلية وفق معايير موضوعية تقوم على مراعاة الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية.

وخاض تلك الانتخابات 21 حزبا وتنظيما سياسيا ، بما في ذلك الأحزاب والتنظيمات السياسية التي قاطعت الانتخابات التشريعية التي جرت في إبريل 1997م ، حيث بلغ إجمالي عدد المتنافسين فيها (1396) مرشحا بينهم إحدى عشر مرشحة، منهم (991) مرشحا ومرشحة يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية و (405) مرشحا ومرشحة عن المستقلين.

وشارك في انتخابات إبريل 2003م (254 ر 201) 6) ناخبا وناخبة، بنسبة 14/ 8,097 (14 ر 58,76 بالمائة من إجمالي المسجلين في جداول قيد الناخبين والبالغ عددهم 45 مقعداً والحزب الاشتراكي اليمني على 7 مقاعد، فيما حصل التنظيم الودودي الشعبي الناصري على 3 مقاعد والمستقلون على 14 مقعداً.

وقد أشاد المراقبون بهذه الانتخابات ووصفوها بأنها كانت حرة ونزيهة وعادلة، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت مبنية على مبادئ الاقتراع الدولية والانتخاب المباشر.

وأشارت في بيان لها في الثاني من مايو 2003م إلى ان هذه الانتخابات تميزت بالإقبال الكبير من الناخبين، ونسبة المشاركة المتزايدة بشكل ملحوظ للنساء الناخبات مقارنة بأخر دورة انتخابية برلمانية عام 1997م.

المقاعد في مجلس النواب بنسبة 41 بالمائة بواقع 122 مقعداً، والتجمع اليمني للإصلاح الذي حصل على نسبة 21 بالمائة بواقع 63 مقعداً ، والحزب الاشتراكي اليمني الذي حصل على 19 بالمائة بواقع 56 مقعداً.. فيما حصل المستقلون على نسبة 16 بالمائة بواقع 48 مقعداً، واستحوذت خمسة أحزاب أخرى على الـ 3 بالمائة المتبقية من عدد المقاعد وهي (الحزب الودودي الناصري وحزب البعث وحزب الحق وحزب التصحيح الناصري والحزب الناصري الديمقراطي).

انتخابات إبريل 1997م وشكل إجراء الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في موعدها القانوني المحدد في السابع والعشرين من إبريل 1997م، حدثاً بارزاً عكس جدية التوجه السياسي الذي رعاه المؤتمر نحو تعزيز وترسيخ النهج الديمقراطي القائم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وتمت هذه العملية وفقاً لقانون جديد للانتخابات نص على ضرورة أن يكون لكل مرشح مستقل أو حزبا سياسيا مرآ انتخابية من غيره من المرشحين المستقلين أو مرشحي الأحزاب الأخرى.

وبلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات (1311) مرشحا من الذكور منهم (754) مرشحا يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية و (557) مرشحا مستقلاً ، فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو (20) امرأة.

وأرتفع عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين للانتخابات التشريعية التي جرت في إبريل 1997م إلى (4 637 728) ناخبا وناخبة، منهم (1 304 550) ناخبة. وتنافس في تلك الانتخابات 11 حزبا وتنظيما سياسيا في مقدمتها المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والتنظيم الودودي الشعبي الناصري، فيما أعلنت أربعة أحزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعتها لهذه الانتخابات، حيث حصل المؤتمر الشعبي العام على (187) مقعداً بنسبة (62 بالمائة)، والإصلاح على (53) مقعداً بنسبة (18 بالمائة) والتنظيم الودودي الشعبي الناصري على 3/ مقاعد بنسبة (1 بالمائة) فيما حصل حزب البعث القومي على مقعدين، والمستقلون على بقية المقاعد.

وفي ضوء هذه النتائج شكل المؤتمر الشعبي العام، الحكومة بمفرده.

الانتخابات الرئاسية شهدت اليمن لأول مرة في تاريخ النظام السياسي انتخابات رئاسية حيث توجه الناخبون في 23 سبتمبر 1999م إلى صناديق الاقتراع لإدلاء بأصواتهم لاختيار رئيس للجمهورية في انتخابات تنافسية حرة ومباشرة بعد ان تقدم لحوض التنافس على منصب الرئاسة في هذه الانتخابات 24/ مواطناً يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين، ولم يحظ بتزكية مجلس النواب لحوض الانتخابات الرئاسية سوى مرشحين فقط هما علي عبدالله صالح، ومرشحة عن المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والمجلس الوطني للعرضة، ونجيب قحطان الشعبي مرشحا مستقلاً.

وبلغ عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين في تلك الانتخابات (19 600 600) 5) ناخبا وناخبة، فيما بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم (941 و377 ر 3) ناخبا وناخبة بنسبة (67 ر 37) في المائة).

الحقيقة المهمة التي يجب ادراكها في الديمقراطية في عهد المؤتمر الشعبي العام هي أنها التقت مع الغايات التنموية على خط واحد لذلك نجد ان الأخ الزعيم/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام أكد منذ البداية على أنه لا ينبغي حرق المراحل، وأنه يجب بناء مؤسسات العمل الديمقراطي، وتأهيل كوادرها الوطنية، وتهيئة الأرضية الصلبة التي تقف عليها من أجل ان لا تنهار، ولا تنفجر فوق الواقع اليمني وتحول الى فوضى فترفضها الجماهير.. حيث ان الفهم اليمني للديمقراطية هو أنها وسيلة لإدارة شؤون الدولة، وتنظيم مصالح الجماهير، وتلبية تطلعاتهم، ولا فما حاجتنا للممارسات الديمقراطية إذا لم تستطع الارترقاء، بإنسانية المواطن، وتحسين ظروف و حياة.

والمتمتع لمسيرة تطور النظام السياسي في اليمن خصوصاً منذ تولي الزعيم علي عبدالله صالح مقاليد السلطة يجد أنه ارسى مبادئ وأسس النظام الديمقراطي من خلال تشكيل المجلس الاستشاري في عام 79م ثم تشكيل لجنة الحوار الوطني عام 1980م والتي أنيط بها صياغة مشرع الميثاق الوطني تل ذلك تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي أصبح الإطار السياسي الذي تنحصر فيه مختلف القوى السياسية والذي تم تشكيله بطريق الانتخاب الديمقراطي.

وفي 17 يوليو 1985م خاض أبناء الشعب اليمني أوسع انتخابات حيث تم انتخاب ممثل لكل 500 مواطن لعضوية المؤتمر الشعبي العام وعضوية الهيئات العمومية للمجالس المحلية للتطوير التعاوني ثم جاءت انتخابات مجلس الشورى عام 1988م لترسخ الممارسة الديمقراطية التي أكد عليها الزعيم منذ توليه السلطة حيث نجده يقول في بيانه السياسي في العيد السابع عشر لثورة 26 من سبتمبر: إن قناعتنا المستمرة هي أن الديمقراطية حتى تحقق غايتها النبيلة في إطلاق حرية الرأي والفكر والعمل والنقد البناء، لا بد أن تكون ديمقراطية حقيقية من خلال الممارسة اليومية لا من خلال الشعارات الجوفاء الخالية من المحتوى التي لا نقد بما إلى الاستهلاك والمزايدة.

الديمقراطية بعد الوحدة مثلت اللحظات التاريخية التي رفع فيها الزعيم/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومعه رفيقه علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علم الجمهورية اليمنية في سماء مدينة عدن المنقطعة الفاصلة في ولادة عهد سياسي جديد بالنسبة لليمن ولليمنيين فقد اقترن قيام الوحدة بالديمقراطية والتعددية، ودشن اليمينوم يوم 27 من إبريل من عام 1993 في أول انتخابات تشريعية تنافسية على أساس حزبي وعلى مستوى الوطن لتشهد أيضاً انظار المرشحين في العالم أجمع، كونهما الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، وكانت بمثابة أول اختبار حقيقي للأحزاب والتنظيمات السياسية لحوض التجربة الديمقراطية والتنافس الشريف في ما بينها لتعرف مدى قدرتها على الوصول إلى الجماهير وكسب ثقمتها.

وشارك في هذه الانتخابات كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية، وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الودودي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق، وحزب التصحيح الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي.

وتنافس للفوز بعضوية مقاعد مجلس النواب البالغة (301) مقعداً (3166) مرشحا من الذكور، منهم (1226) مرشحا يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية، و(1940) مرشحا من المستقلين، بالإضافة إلى (42) مرشحة منهم (18) مرشحة من قبل أحزاب و(24) مرشحة مستقلة.

وأدلى (2 271 و126) ناخبا وناخبة بأصواتهم في الانتخابات التي شهدت إقبالاً كبيراً بلغت نسبته (84 ر 7) في المائة) من إجمالي المسجلين في جداول قيد الناخبين لهذه الانتخابات البالغ عددهم (2 682 و457) ناخبا وناخبة منهم (417) ألف ناخبة.

وجاءت نتائج تلك الانتخابات لتضمن تمثيل متفاوت لثمانية أحزاب سياسية، أفضى إلى تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي ضمت المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على أغلبية

بغض النظر عن العدوان فإنه لا يحق لطرف أو مكون سياسي منع طرف أو مكون آخر من تنظيم تظاهرة خاصة والمظاهرة هي ضد العدوان واحتفالية بتأسيس مكون وبالتالي فليست ضد مكون آخر كما أنصار وهي ضد العدوان ويستحيل اي فهم أو تفهيم آخر مع العدوان .

المؤتمر سار في تنظيم تظاهرة مشاهدة في الاحتفال والتظاهر في الذكرى الأولى للعدوان وذلك يؤكد ان تلك المظاهرة كما هذه هي ضد العدوان أساساً ومارس الانصار موقف الرفض أو الاعتراض أيضاً وأنداك طالباو أن تكون المظاهرة شراكة مشتركة.

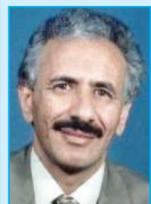
بعيداً عن كل ما جاء كانعكاس لهذا الخلاف فالتدخل في شأن الآخر وفي حق الآخر كمكنون هو خطأ سياسي في حق الأنصار وهو خطأ مكشوف بل غطاء، ويستحيل تغطيته .

ولذلك فلاني أشفق على تخريجات بكيمه وبليدة كعناوين يستعملها اعلاميو هذا الطرف كما (الإهتمام بالمواش).

المؤتمر يستفيد من ذكرى تأسيسه لينظم مظاهرة ضد العدوان وهو بهذا ليس هامشياً وليس من يهتم بهواش فيما الذي تصبح اولويته هو مع أو رفض معارضة مظاهرة المؤتمر هو من يهتم بهواش وفي ظل تكرار ذلك كما أوصنا .

هل يريد الأنصار إلغاء الأحزاب والتعددية السياسية؟

مطر الأشموري



منذ بدء العدوان فأنصار الله هو الطرف الذي قاد كل المظاهرات ضد العدوان غير المناسبات الاحتفائية والاحتفالية الخاصة به وذلك يؤكد ان المظاهرات هي جانب نوعي وهم ومؤثر في مقاومة ومواجهة العدوان ولا يلبق التعامل مع مظاهرة أو مظاهرات لايقودها الأنصار ولا تخطى عليها شعاراتهم الخاصة على انما عدوان أو تخدم العدوان وهذا من مؤشرات ديكتاتورية وقمع ليس أكثر .

لو طالب اي طرف ان يغطي الشهداء بعلم الجمهورية اليمنية وليس بلون وشعارات لطرف

او مكون فذلك منطقي وواقعي أكثر مما تطرحون.

تحدثوا عن اي اخطاء، او خطايا للمؤتمر ترونها من منظوركم وحتى عن الفساد فذلك يقبل في إطار التباينات والتعاطي الذي ليس من حق اي مكون هو ان لا يرفض او يعترض على تظاهرة ومظاهرة لمكون آخر وهي ضد العدوان وان يبحث عن تخريجات بلها، وبليدة لسيطنتها للقول انها تخدم العدوان ان لم تكن عدواناً.

منذ حروب صعدة

تذكروا ان انصار الله كمكنون كان يطالب بتشكيل حزب سياسي منذ حروب صعدة وزاد الضغط بهذا المطلب وهو يمارس الزحف نحو عمران ثم صنعاء، فيما سميت بثورة 2014م ولكن العدوان كأنما أوقف هذا الطلب او المطلب وبالتالي فتمثل هذه التصرفات له ضد مكونات اخرى والمؤتمر ابرزها تقدم تطلعا له كمكنون لم تصدقها من اعلاميين بين المحسوبين عليه وهو إلغاء الحزبية والتعددية السياسية باعتبارها امر يكيه أو مؤامرة.

هل انصار الله الذي نطالبه بتشكيل حزب وإن بعد العدوان بات يتطلع الى إلغاء الحزبية وإنهاء التعددية في الحياة السياسية، وهل من نموذج بديل يقدم ديمقراطية وانتخابات غير النموذج الإيراني؟!